

أنهم لم يكونوا فيها على صواب ، وختم الحديث بذكر محاورة جرت بينه وبين ابن الأنباري النحوي الكوفي ، أظهر لنا فيها عناد الكوفي وإصراره على التمسك برأيه .

وأما استحقاق الفعل للبناء فقد ذكر في الحديث عنه أقوال البصريين وعلى رأسهم سيبويه ، ثم عرض لأقوال الكوفيين الذين يرون أن أصل الإعراب للأسماء والأفعال جميعاً ، وأما البناء فللحرف فقط ، وأورد حججهم في ذلك وردها . وختم الباب بتصويب رأي البصريين .

وتناول الحديث عن مرتبة الفعل بالنسبة إلى الاسم والحرف ، فذكر اتفاق البصريين والكوفيين على أن الفعل بعد الاسم وقبل الحرف ، وناقش هذا القول ، وانتهى إلى إثباته وتأييده . وأما رأيه في تقدم الأفعال بعضها على بعض ، فهو أن السبق للمستقبل فالحال ثم الماضي .

وأفرد باباً للحديث عن فعل الحال ، بين فيه أنه ليس هو الفعل الذي يسميه الكوفيون بالفعل الدائم ، فهذا محال عنده ، ولكن فعل الحال هو الفعل المتكوّن بين الفعلين المستقبل والماضي ؛ وذلك أن المستقبل هو الفعل الذي لم يقع بعد ، وأن الماضي هو الفعل الذي مضى عليه زمانان اثنان : زمان وقوعه ، وزمان الإخبار عنه ، فأما الفعل الذي يتكون في حال خطاب المتكلم ، فلم يخرج إلى حيز الماضي ، ولا هو في حيز المنتظر ، فذلك هو فعل الحال . وهنا يذكر احتجاجاً يرد على البصريين في فعل الحال ، وهو أنه مادام فعلاً مستقلاً فلماذا لم يكن له لفظ خاص يعرف به ؟ ويرد على ذلك بأن قوة الشبه بين المضارع والاسم ، هذه القوة التي منحت الفعل الإعراب ، هي أيضاً القوة التي جعلته بلفظ واحد ويقع لمعنيين ، كما كان من الأسماء ما يقع لأكثر من معنيين . وأما الماضي فليس له من شبه الاسم ما يمنحه شيئاً من قوته فبقي على حاله .